

مانع منه **قوله** اي بضابط يضبط مسابله الكثير في اي جمعها ويحصرها  
بحيث لا يتذنها شي والمراد بالسابل القواعد نحو الامر للوجوب والضابط  
لها هو القدر المشترك بينهما وهو العلم بقواعد يتصل بها الى استنباط  
الاحكام الشرعية من اولها التفصيلية **قوله** يكون على بصيرة اي على  
نفس بصيرة او على بصيرة في نظيمها وعبر بالطلب بوجه الطلب لان  
الطالب يطلب المسائل شيئا فشيئا وما كان في طلب للمسائل من الكلفة  
ايضا وشار بقوله لكونه الخ الى انه يكفي في الطلب التصور بوجهها وانما  
التصور بالتعريف فيحتاج اليه في التطلب على بصيرة لكن المقابل انه يقول  
ان العلة الاولى وهو التصور لا تقتضي اقتناع المقدمات بالتعريف بل  
ذكره قبل الشرع في الاصول الا انه يقال الفرض تصور او لا يكون على  
بصيرة من اول الامر **قوله** ان لا تطلبها قبل ضبطها اي قبل تصورها بما  
يضبطها **قوله** وضاع الوقت فما لا يعنيه اي مهم وفي الحديث من حسن  
اسلام المرى تركه ما لا يعنيه اي مهم **قوله** اي الفهم المسمى بهذا اللقب لعلم  
ان اصول الفقه قد يعتبر من حيث معناه الاضافي فيتوقف على معرفة  
اجزائه الثلاثة المضاف والمضاف اليه والاضافة وقد يعتبر من حيث  
المنى الفقيه فلا يتوقف على شئ منها ويصرف بالقواعد الكلية او دراهمها كما جرى  
عليه المصم وشار اليه الشارع وفي كلامه اشارة الى ان اصول الفقه علم للفظ

لا اسم

لا اسم جنس وفي قوله الشعر بعده بيان لكونه لفظا فان اللقب علم بشرع  
او ذم باعتبار معناه الاصيل واصول الفقه معناه الاصيل الاضافي ما ينسب  
عليه الفقه في الدين وهو وصف مدح وقواد الاصل اي لغة ما ينسب عليه  
غيره ولهذا علة لكونه مشعرا مدحه وانه مدحه باعتبار الابتداء اي غير  
المعينة تفسير بالذم او معنى الاجمال لغة الاختلاف والجمع وعرفنا  
عدم الايضاح وكل منهما مستخدم لعدم التبيين ولا يخفى ان القواعد  
الكلية قد مشتركة افرادها لادلالة فيها على التبيين فرد فرد **قوله**  
مطلق الامر من اضافة الصفة الى الموصوف او الاعم الى الاخص **قوله**  
والنهي اي وكما تطلق وكذا القول في الباقي ثم ان المراد بالامر والنهي  
صغهما الا افضا الفعل او الكف المحض صهي او القول المفضي لذلك  
فان ذلك حقيقة في الاجاب والتذيب والتزيم والكرهية كما سيجي  
ان شاء الله تعالى **قوله** المبحوث عن او لها الخ لما مثل الشارع رحمة الله  
تعالى الطرق المذكورة التي هي قواعد كلية مدونة بطلاق الامر والنهي  
لخورد عليه انه لهذه مفردات لا قواعد فاشارة الى دفع هذا الايراد بان  
القواعد الكلية ليست هي الامر والنهي وما بعد لها من حيث ذاتها ومفرداتها  
بل من حيث انها موضوعات لمجولات مخصوصة كما لا يجوز من قولنا  
الامر للوجوب والحرمية من قولنا النهي للحرمية ومجته من قولنا فعل النبي